

بيان صحفي - المرصد

البحرين : تواصل الهجمات ضد المجتمع المدني وحل مجلس ادارة الجمعية البحرينية لحقوق الانسان

باريس ، جنيف ، 9 سبتمبر 2010

مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان ، وهو برنامج مشترك بين الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (الفيدرالية والمنظمة العالمية لمناهضة التعذيب) ، تدين حل مجلس ادارة الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان وشن العديد من الهجمات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في الفترة التي تسبق الانتخابات العامة

يوم 6 سبتمبر 2010 ، نشرت السلطات البحرينية عن قرار وزاري أعلن فيه حل مجلس ادارة الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان ، وهي منظمة عضو في الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان ، وتعيين موظف من وزارة التنمية الاجتماعية لإدارة المجتمع حتى عقد الجمعية العمومية ، عملاً بالمادة 23 من القانون رقم 21 لسنة 1989. وقدمت أسباب بعدم حياد الجمعية تجاه جميع شرائح المجتمع البحريني ، والشكاوى المرسلة إلى وزارة التنمية الاجتماعية من قبل بعض الصحفيين البحرينيين ، ونشر مقالات صادرة عن كيانات غير مشروعة على موقعها على شبكة الانترنت. وقد أبلغت الجمعية البحرينية لحقوق الانسان يوم امس القرار رسمياً وتعترفت الجمعية البحرينية لحقوق الانسان الطعن في هذت القرار أمام المحاكم البحرينية

يأتي هذا القرار بعد نشر بيان يوم 2 سبتمبر 2010 في الصحف المحلية ، من قبل وزارة التنمية الاجتماعية الذي هدد برفع دعوى قانونية وإدارية ضد بعض جمعيات حقوق الإنسان التي ، وفقاً للوزارة ، تدافع عن فئة معينة من المواطنين وإهمال الآخرين. وفي 28 أغسطس ، نظمت الجمعية البحرينية في مؤتمر صحفي مع 11 منظمة غير حكومية أخرى ، وبحضور أفراد أسر المحتجزين بما في ذلك المدافعين عن حقوق الإنسان الذين اعتقلوا في سياق موجة واسعة من الاعتقالات بدأت في منتصف آب / أغسطس بزعم تفكيك شبكة إرهابية. وخلال المؤتمر الصحفي ، نددت الجمعية البحرينية لحقوق الانسان على ظروف الاحتجاز وعدم الوصول إلى المعتقلين من قبل محاميهم وعائلاتهم ، ودعت إلى احترام الحق في حضور محامين اثناء جميع مراحل التحقيق والحصول على محاكمة عادلة

وبوجه أعم ، فإن هذا التدبير يجري في سياق تصاعد التهديدات والترهيب ضد المجتمع المدني الذي قدم انتقادات لما تقوم به السلطات الامنية في هذه المرحلة ، في حين من المقرر اجراء انتخابات عامة ل 23 أكتوبر. وبالفعل ، فإن المرصد يؤكد بأن 11 من المدافعين عن حقوق الإنسان ما زالوا رهن الاحتجاز منذ 13 أغسطس. وأخيراً ، ان المرصد بود الاشارة انه منذ ست سنوات ، في أيلول / سبتمبر 2004 ، قامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بحل مركز البحرين لحقوق الانسان ، الذي واصل عمله على الرغم من حرمانه من وضعه القانوني

المرصد يدين هذا الاعتداء الخطير ضد استقلال المنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان ، وهذه محاولة أخرى لتخويف منظمات حقوق الانسان في البحرين لمجرد ممارسة مشروعية العمل في مجال حقوق الانسان. يحث المرصد السلطات البحرينية على إلغاء هذا القرار الوزاري التعسفي ، والامتناع عن التدخل في الإدارة الداخلية للمنظمات غير الحكومية لحقوق الانسان وكذلك في أنشطتها في تعزيز وحماية حقوق الانسان ، وتعديل المادة 23 من قانون الجمعيات الذي ينتهك حرية تكوين الجمعيات و ، بشكل عام والالتزام بإعلان الأمم المتحدة الخاص بالمدافعين عن حقوق الانسان ، والإعلان العالمي لحقوق الانسان ، وكذلك الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الانسان التي صادقت عليها البحرين والافراج عن جميع المدافعين عن حقوق الانسان

: لمزيد من المعلومات ، يرجى الاتصال ب

- FIDH: Fabien Maitre, + 33 1 43 55 14 12
- OMCT: Seynabou Benga, + 41 22 809 49 39